بسم الله الرحمن الرحيم

إخوتي الكرام السلام عليكم و رحمة الله و بركاته وبعد:

منذ فترة و أن أتردد على هذا المنتدى لأقرأ ما فيه من تحليلات و مشاركات و آراء دون أن أشارك فيه ، وحقيقةً أني أُعجبتُ بنشاط أعضائه وحماسهم مع غيرهم و حرصهم على مصالح بعضهم فأحببت أن أتقدم بهذه المشاركة المتواضعة والخاصة بالأخوة الذين ليس لهم خبرة جيدة بسوق العملات لتساعدهم في اتخاذ قرار البيع أو الشراء مع خالص دعائي للجميع بالتوفيق.

كما تعلمون فإن التحليل منه فني و منه أساسي:

فالتحليل الفني (بالنسبة للعملات) لا يعطي صورة حقيقية و كاملة عن الواقع ولكن يمكن الترجيح من خلاله وبشكل خاص إذا كانت العملة المتاجر بها عملة دولة بها اضطرابات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية

في مثل هذه الحالة الأفضل التركيز على التحليل الأساسي الذي يعتمد على القرارات السياسية و الاقتصادية للدولة و في حال كانت جميع الاحتمالات ممكنة يمكن الترجيح من خلال التحليل الفني

باختصار شديد :

الوضع في سوريا رغم أنه محير جداً من عدة نواحي إلا أن الجميع يعلم أن ما هو أسوء قادم لا محالة

فجميع التحليلات السياسية و الاقتصادية تؤكد قرب الانهيار الاقتصادي في سورية (أرجو من الله أن يحميها) لأسباب عدة، على سبيل المثال :

١ – **التصدير** (الذي من خلاله تكسب الليرة السورية قوة شرائها و تزيد خزينة الدولة بالعملات) في أدنى مستوياته على الإطلاق.

٢ – **الصناعة بكافة أشكالها** الخفيفة و الثقيلة التصديرية و المحلية : أيضاً في ادنى مستوياتها بسبب نقص المواد الأولية و عدم الاستقرار وهروب اليد العاملة و.....

٣- السياحة : في حدود الصفر وزاد على ذلك هروب كثير من الناس (وبخاصة التجار و الكفاآت) من سوريا نحو الخارج ما يعني تحويل القطع الأجنبي للخارج (عكس المطلوب)

٤- ارتفاع الاستهلاك الحكومي ؛ فتكاليف المجهود الحربي أكبر بكثير من رواتب الموظفين و .....

٥- البترول: قطاع البترول في سوريا يعاني من عدة مشاكل قديمة (مثل سوء الإدارة و التصنيع و الاستثمار .....) أضف إليها المشاكل الجديدة كهروب الخبرات و عدم الاستقرار و.....

٦- قطاع الزراعة : هو الآخر في وضع سيئ جداً لأسباب عدة أهمها الآن أن المعارك تدور في هذه المناطق الزراعية (الأرياف) ما يعني أن أهالي هذه المناطق قد هجروها و بالتالي فالزراعة تحتاج لليد العاملة و المواد الأولية (بذور و مبيدات و مازوت و قطع للآليات و .....) وقد كان القطاع الزراعي سابقاً يعاني من مشاكل كثيرة ، ثم جاءت هذه المشاكل لتزيده ركوداً و تراجعاً

٧- قطاع الحوالات : و المقصود به كما تعرفون الأموال التي يحولها المغتربون في الخارج لأهلهم داخل سوريا (الحوالات الاستهلاكية ، و الاستثمارية) أصبحت قليلة جداً إما لسفر أهالي المغتربين للخارج طلباً للأمان أو لتحويل الاستثمارات إلى دول أكثر أمناً و نفعاً

٨ - بقي قطاع المساعدات: وهي المساعدات التي كانت تحصل عليه سورية كغيرها من دول العالم الثالث وهي على نوعين :

أ- مساعدات (ولائية) أي تتبع ولاء الدولة فسورية وبعض الدول العربية كانت تتبع للمعسكر الشرقي (روسيا و الصين) أي الدول الاشتراكية ومعظم هذه المساعدات تكون عسكريا بالدرجة الأولى وهذه المساعدات لا تفيد كثيراً في البنية الاقتصادي و بالتالي فهي لا تدعم العملة بشكل حقيقي كما تعرفون .

بالإضافة إلى بعض المساعدات من ايران و العراق و بعض التجار السوريين و اللبنانيين الموالين للحكومة السورية وهي جميعها في الوقت الحالي (مساعدات حربية فقط) لا تعزز وضع العملة السورية و بالتالي لا يمكن التعويل على هذه المساعدات بتاتاً في الوضع الراهن

ب- القسم الثاني هي المساعدات الدولية : و هي المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو الهيآت أو المنظمات .... سواءً كانت هيآت حكومية أو غير حكومية

و هذه المساعدات مدروسة بعناية فهي موجهة غالباً لمساعدة الأفراد داخل الدولة كدعم قطاع التعليم و القطاع الصحي وغير ذلك من القطاعات التي لا تشارك بشكل أساسي في بناء الاقتصاد ، صحيح أنها توفر على الدولة بعض النفقات الصحية و التعليمية و الغذائية لكن جميع هذه المساعدات تكون في حدودها الدنيا التي لا تؤثر كثيراً في ميزانية الدولة.

و بالتالي فإن أهم القطاعات الداعمة في الاقتصاد السوري هي القطاعات السابقة عدا قطاع المساعدات كما بينت سابقاً وهذه القطاعات السبعة تعاني كما تعلمون من ضعف حاد جداً ما يعني أن الاقتصاد السوري كله بات مهدداً الأمر الذي دفع الحكومة السورية لطباعة عملة جديدة دون تغطيتها بالغطاء الذهبي المعروف وبالتالي أصبح الاقتصاد السوري في حالة تضخم شديدة جداً غير معلنة هذا التضخم هو المقياس الأساسي الذي تقاس به قوة العملة في أي بلد في العالم فكلما ازداد التضخم انخفضت قيمة العملة و كلما انخفض التضخم زادة قيمة العملة .

و بشكل عام _كما تعرفون_ فإن أي عملة في العالم تستمد قوتها وضعفها من عنصرين أساسيين فقط:

العنصر الأول الغطاء الذهبي: وهي كمية الذهب والمعادن النفيسة التي تحتفظ بها الدولة في بنوكها المركزية وتكون مساوية تماماً لمقدار و قيمة ما تطبعه من عملة ورقية و معدنية وفي حال زادت الدولة من طباعة العملة الورقية دون أن تضيف كمية الذهب المساوية لهذه العملة ؛ في هذه الحالة تخسر العملة جزء من قيمتها أمام بقية العملات؛ إلا ذا كانت هذه العملة لديها قوة شراء كبيرة جداً و هو العنصر الثاني الذي سأتحدث عنه.

العنصر الثاني القوة الشرائية: وتعني أن هذه الدولة قد حققت اكتفاءً ذاتياً كامل أو شبه كامل ولديها فائض من الإنتاج (الصناعي و الزراعي و.....) صالح للتصدير و للتنافسية في السوق الدولية ، وفي هذه الحالة فإنه يزيد الطلب على عملة هذه الدولة لشراء الفائض الإنتاجي لديها ؛ فزيادة الطلب على هذه العملة يرفع قيمتها ويغطي على النقص الحاصل في العنصر الأول (التضخم) ضمن حدود معينة أيضاً (كما يحصل مع الدولار و اليورو و الين الياباني و.....) وهذا العنصر مفيد جداً للدول الصناعية بشكل خاص أكثر من غيرها من الدول.

الخلاصة :

العملة السورية تعاني من العنصرين السابقين معاناة شديدة جداً جداً فالعملة الورقية المطبوعة أكبر بكثير من الغطاء الذهبي و مع ذلك مازالت الحكومة تطبع العملة الجديدة دون مراعات هذا العنصر ما يعني أننا سنكون أما نسب تضخم كبيرة جداً في المستقبل القريب.

كما أن القوة الشرائية للعملة السورية في هذه الأيام في أدنى مستوياتها على الإطلاق بسبب نقص الناتج المحلي و زيادة الاستيراد ، فعوامل انهيار الاقتصاد السوري (الليرة) متوفرة و بقوة [تضخم شديد جداً ، ضعف القوة الشرائية ، تدمير البنية التحتية ، عدم الاستقرار الأمني ، غياب الإدارة الناجحة و القرار الواضح ، محاصرة الاقتصاد السوري من قبل الدول الكبرى..... إلى غير ذلك] فمن المستحيل عملياً أن تعود الليرة السورية إلى سابق عهدها مهما حاولت الحكومة .

و السؤال المطروح هو – كيف استطاعة الحكومة السورية أن تؤثر إيجاباً على قيمة الليرة في سوق الصرف ولو بشكل جزئي و لماذا لا نشاهد هذا الانهيار؟ .

و الجواب :

هذا ما يعرف بالفقاعة السعرية ، تحاول الحكومة السورية أن تتدخل في سعر سوق الصرف بين الحين و الآخر لتعطي انطباعاً للناس بأنها ماتزال مسيطرة على الوضع الاقتصادي داخل الدولة وذلك من خلال أمور عدة أهمها:

١-استخدام الاحتياطي من العملات في سوق الصرف (وقد انخفض هذا الاحتياطي بشكل كبير جداً)

٢- محاولة بعض الحكومات (ايران و العراق) وبعض رجال الأعمال الموالين للحكومة ضخ بعض العملات الأجنبية داخل السوق أو من خلال البنك المركزي السوري للمساعدة في تلميع صورة الحكومة أمام الناس إلا أن جميع هذه المبالغ لا تعطي استقرار لسعر الصرف لأن الاقتصاد بالأصل وصل مرحلة حرجة جداً لا تجدي معها أي محاولة للترميم الجزئي .

٣-تحاول الحكومة بين الحين و الآخر إصدار بعض القرارات التي تؤثر على سوق الصرف سلباً و بمساعدة كبار الصرافين يصل الدولار مثلاً لسعر خيالي (١دولار = ١٠٠ ليرة) حتى اذا شاع الخوف في قلوب

الناس و سارعوا إلى تبديل مدخراتهم إلى الدولار تقوم الحكومة بإصدار قرار معاكس و بمساعدة كبار الصرافين يبدأ الدولار بالهبوط و بفارق كبير جداً أيضاً ما يعطي انطباعاً للناس أن هناك من يتلاعب بالليرة و أن الليرة ما زالت بخير و حقيقة الأمر أن الحكومة هي من قامت بهذا التلاعب كما أسلفت ؛ لأسباب عديدة أهمها:

أ- أن تظهر الحكومة أمام الناس بمظهر القوي الممسك باقتصاد البلد و أن البلد ما زال بخير

ب- أن تدفع الناس للابتعاد عن سوق الصرف حتى تبقى هي المتصرف الأكبر بالقطع الأجنبي

ت- أن تأكد للناس أنها أمام مؤامرة كبيرة و خطيرة جداً تريد الإطاحة بالنظام والاقتصاد معاً.

و أخيراً :

نصيحتي لمن أراد المتاجرة هي: التأني في عملية البيع و الشراء لجميع العملات ، ووضع استراتيجية واضحة ، وعدم التعويل بشكل كامل على قرارات الحكومة لأنها قرارات سياسية بحتة بعيدة جداً عن المنظور الاقتصادي و عن المصارحة .

فإن كنت ممن يحاول المحافظة على مدخراته فأفضل فرصة لشرائك الدولار هي بين ٨٠-٨٣ وبعد الشراء لا تهتم بتذبذب السعر حتى و إن كسر حاجز الثمانين لأنه لا يلبث أن يواصل صعوده لأن الاقتصاد أصبح منهك جداً لا يمكن إصلاحه في الوقت القريب.

أما إن كنت ممن يرغب بالشراء و البيع و جني الأرباح بشكل مستمر فحاول مراعات بعض الأمور:

١-راقب القرار السياسي في الداخل و مقابله في الخارج ووازن بينهما من حيث الرجحان (لأن الحكومة السورية تتلاعب بسعر الصرف بناءً على سياستها وليس على اقتصادها فجميع المؤشرات الاقتصادية كما أسلفت لك تؤكد تدني سعر الصرف و الحكومة تحاول التلاعب بذلك)

٢-اشتري الدولار مع بداية تدخل الدولة في سوق الصرف لتستفيد من التدفق النقدي

٣-اذا رغبت في بيع الدولار فلا تبيعه قبل أن تصل الشائعات أوجها حتى تستفيد من المد السعري

٤-احرص أن تبقى مقتنياتك بالعملات الأجنبية و لا تحتفظ بالليرة لفترة طويلة

٥-لا تبيع الدولار في نهاية الأسبوع إلا اذا أشار عليك خبير ماهر بالعملات

وختاماً:

تذكر دائماً أن تجارة العملة في سورية تعتمد بشكل كبير على التحليل الأساسي وليس الفني بمعنى: إن أي قرار سياسي أو أي تحرك عسكري أو أمني على الأرض أو أي قرار دولي فاعل قد يغير سعر الصرف بشكل كبير بتجاه الهبوط في سعر الليرة ، ولا يمكن لأي قرار سياسي أن يعيد سعر الصرف إلى سعره القديم لأن الاقتصاد السوري أصبح منهك و البنية التحتية مدمرة .

أرجو من الله التوفيق و منكم حسن الدعاء

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

٢٢-١١-٢٠١٢

محمود